مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
University of Anbar Journal for Humanities
P. ISSN: 1995-8463 E.ISSN: 2706-6673
Volume 17- Issue 1- March 2020 | المجلد ١٧- العدد ١ – اذار ٢٠٢٠

الانتخابات النيابية اللبنانية وتشكيل حكومة رفيق الحريري عام ١٩٩٢

الباحث عبدالقادر احمد عبد الفهداوي أ.د. جاسم محمد عبد الشجيري
جامعة الانبار-كلية الاداب
Dr. Jassim 1952 @gmail.com

DOI
10.37653/juah.2020.170789

تم الاستلام: ٢٠١٩/٤/٨
قبل للنشر: ٢٠١٩/٧/٤
تم النشر: ٢٠٢٠/٣/١

الكلمات المفتاحية
لبنان
الانتخابات النيابية
رفيق الحريري
عام١٩٩٢

الملخص:

كان من الممكن ان تشكل الانتخابات النيابية فرصة حقيقية ومناسبة لإعطاء اتفاق الطائف الزخم الذي افتقده والنظام السياسي الشرعية الشعبية المطلوبة ، فقد جرت انتخابات ١٩٩٢ لتؤسس لنمط جديد في الممارسة السياسية في لبنان ولتثبت المفاهيم والمعايير التي تتماشى معه فأدخلت انتخابات ١٩٩٢ الى المجلس عددا كبيرا من النواب ذو خلفيات سياسية متعددة .

ان انتخابات عام ١٩٩٢ حدثت في ظل ازمة اقتصادية خانقة مكنت رفيق الحريري من الوصول الى السلطة فالحريري الذي شارك في صنع اتفاق الطائف في كل مراحله سعى الى منصب رئاسة الوزراء منذ عام ١٩٩٠ استطاع ان يرأس الحكومة الرابعة بعد الطائف اثر الازمة السياسية والاقتصادية التي حدثت بسبب الانتخابات وبدعم سوري لم يكن متاحا من قبل وبذلك اصبح الحريري من ابرز الشخصيات السياسية واكثرها نفوذا في لبنان ما بعد الحرب.

The Lebanese parliamentary elections and the formation of the Rafik Hariri government in 1992

Researcher Abdel-Qader A .A Prof. Dr. Jassim M.Abdul
University of Anbar -College of Arts

Abstract:
The parliamentary elections could have been a real and appropriate opportunity to give an agreement Taif The momentum that I miss and the political system the popular legitimacy required, the 1992 elections were held to establish a new style in the political practice in Lebanon and to prove the concepts and standards in line with it, the 1992 elections to the Council introduced a large number of deputies with multiple political backgrounds. The 1992 elections took place in the shadow of a stifling economic crisis that enabled a companion Hariri's access to power, Hariri, who was involved in making a deal Taif in all its stages has sought the position of Prime Minister since 1990 he was able to head the fourth government after Taif following the political and economic crisis that occurred due to the elections and with the support of Syria that was not available before and thus became the most prominent and influential political figures in post-war Lebanon

Submitted: 08/04/2019
Accepted: 04/07/2019
Published: 01/03/2020

Keywords:
Lebanon
parliamentary elections
Rafic Hariri
1992.

©Authors, 2020, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الانتخابات النيابية الأولى في لبنان بعد الحرب عام ١٩٩٢

إنَّ الظروف التي مرت على لبنان منذ اندلاع حرب السنتين بين اللبنانيين في نيسان عام ١٩٧٥ وما اعقب هذه الحرب من احداث وانقسام واضطراب امني وسياسي واقتصادي واجتماعي وفكري وصولاً الى الغزو الإسرائيلي صيف عام ١٩٨٢ ونتائجه الكارثية، كل ذلك شل بنية الدولة في لبنان بكل مفاصلها وحال دون تجديد ركيزتها البرلمانية بل انها فرضت اعتماد خيار كان يمكن اعتباره فريد من نوعه وهو التمديد لمرات عديده للمجلس النيابي المنتخب عام ١٩٧٢ فكان هذا الخيار من باب تأكيد استمرار الحياة البرلمانية في لبنان والحفاظ عليها كإحدى المعالم المتبقية من الدولة المبعثرة ومع هذا الخيار تحول مجلس عام ١٩٧٢ الى اكبر مجلس نيابي في العالم من حيث عدد السنين[١].

لم تجري بين الأعوام ١٩٧٢-١٩٩٢ أي انتخابات نيابية لكن هذه المرحلة شهدت انتخاب رئيس الجمهورية في الأعوام ١٩٧٦-١٩٨٢ ومن بعده الرئيس امين الجميل(١٩٨٢-١٩٨٨)، واخيراً في العام ١٩٨٩ كان اجراء الانتخابات الرئاسية امراً حتمياً لكي لا يكون البديل فراغاً دستورياً في حين كان تأجيل الانتخابات النيابية امراً ممكناً لان باستطاعة المجلس النيابي تمديد ولايته طالما ان الحالة السياسية والأمنية لا تسمح بإجراء الانتخابات النيابية[٢].

بعدما أنجزت حكومة سليم الحص إقرار الإصلاحات الدستورية والاطاحة بحكومة ميشال عون باجتياح الجيش السوري للمناطق المسيحية واحتلال القصر الجمهوري ووزارة الدفاع استكملت حكومة عمر كرامي إجراءات سيطرة سوريا على النظام والشارع معاً، فبعد توقيع معاهدة الاخوة والصداقة والتي نصت على تحقيق اعلى درجات التعاون بين البلدين في جميع الحالات السياسية والاقتصادية والأمنية وان تكون سوريا حريصة على امن لبنان واستقراره والاتفاق الأمني مع سوريا وتعيين (٤٠) نائباً تستكمل بهم السيطرة على النصاب القانوني للبرلمان كانت تحتاج الى خطوة اخيرة تشكل العمود الفقري لكل ما كان قد تحقق في ذلك الوقت والمفتاح الحقيقي للامساك بالسلطات السياسية والعسكرية والقضائية هي انتخاب مجلس نواب ينضم الى الواقع الجديد[٣].

من هنا يمكن فهم إصرار سوريا والحكم اللبناني المرتبط بها على اجراء انتخابات ١٩٩٢ على الرغم من المعارضة الواسعة التي واجهتها من بعض أعمدة الحكم انفسهم ومن عدد كبير من الناخبين(٤).

ان خارطة المواقف من الانتخابات النيابية تبلورت حول ثلاثة محاور أساسية، الموقف المؤيد لإجراء الانتخابات حسب التوقيت المطروح، والموقف المعارض للانتخابات اعداداً وتوقيتاً واخيراً الموقف المتأرجح بين الرفض والقبول(٥).

اكدت الحكومة اللبنانية رغبتها في اجراء انتخابات نيابية عامة وذلك بسبب بقاء أكثرية نيابية يمدد لها منذ العام ١٩٧٢ ووجود عدد من النواب معينين وتم الطعن بشرعيتهم(٦) وحذرت الحكومة ان من يقف ضد اجراء الانتخابات هو فريق يعمل ضد مسيرة السلام وهو بالتالي لا يريد للمسيرة التوافقية ان تستمر(٧).

وقد اكد البيان الوزاري في مجلس النواب انه يجب تعزيز الديمقراطية وتوطيد النظام البرلماني الذي نعتز به ونحرص عليه من اجل تعجيل الخطوات نحو الغاء الطائفية السياسية تأكيداً وتحقيقاً لما ورد في وثيقة الوفاق الوطني تعلن الحكومة امام مجلسكم انها ستكون جاهزة لإجراء الانتخابات في صيف ١٩٩٢ وستتقدم بمشاريع القوانين اللازمة لإتمام ذلك (٨).

اما الرؤساء الثلاثة الهراوي والحسيني والصلح فقد اكدوا موافقتهم الرسمية في اجراء الانتخابات وإقرار قانون الانتخابات والاعداد السياسي والإداري للعملية الانتخابية(٩).

ان المواقف الرسمية كان يقابلها مواقف غير معلنة متداولة في أوساط المقربين من الرئاسات الثلاث، أجواء التردد والحذر برزت من خلال استعداد الرئيسين الهراوي والحسيني للنظر في مسألة توقيت الانتخابات وهذا ما كان واضحاً في انفتاحهم المبدئي غير المعلن على طروحات التأجيل فلم يكن الحسيني يبدي حماسه لإجراء الانتخابات وهو الذي كان يتمتع بموقع قوي ونافذ داخل المجلس النيابي وخارجه فكان هم الانتخابات للحسيني همَّين تركيبة ميزان القوى داخل البرلمان والمنافسة المحلية الشديدة بينه وبين الهراوي في منطقة البقاع، إلا أن أجواء عدم الحماسة للانتخابات في البداية عند الرئيس الحسيني تحولت لاحقاً الى تأييد لإجرائها(١٠).

اما الرئيس الهراوي من جهته ابدى حماسة اكبر للانتخابات باعتبار ان العملية الانتخابية ستكون مدخلاً للحسم في بعض مسائل السلطة العالقة، ومن هنا تكون الانتخابات

مناسبة لإعادة خلط الأوراق على الخط الداخلي من جهة وعلى خط بيروت– دمشق من جهة أخرى، اما الرئيس رشيد الصلح فكان الأكثر وضوحاً في موقفه من الانتخابات وهو الذي ترأس الحكومة المكلفة بإجرائها[١١]، اما الموقف المعارض لإجراء الانتخابات البرلمانية والمتمثل بالقوى المسيحية فقد اكدت ان الظرف الراهن غير مؤاتي لإجراء الانتخابات في ظل استمرار وجود السلاح في ايدي البعض وانتشار القوات العربية السورية العاملة في لبنان واستمرار خضوع جزء من الجنوب اللبناني تحت الاحتلال الإسرائيلي واستمرار قضية المهجرين من غير حل شامل واستمرارهم مشردين عن مناطقهم التي يفترض ان يمارسوا حقهم في الانتخاب داخلها[١٢]، وكذلك جاءت الدعوة للانتخابات في ظروف اقتصادية واجتماعية ضاغطة تهدد البلاد بالانهيار الشامل وسط أجواء الرفض الشعبي عن المشاركة في الانتخابات والاعتراض على المعادلة السياسية للحكم الجديد بوصفه حكم قوى الحرب من جهة وحكم غلبة طائفية من جهة أخرى، فقد حاولت القوى المسيحية ان تختبر وزنها فاتخذت موقفاً معارضاً لإجراء الانتخابات وطالبت بتأجيلها والبحث عن قانون انتخاب تشارك في صياغته وتأمين بعض المطالب على صعيد اجراء العمليات الانتخابية[١٣].

وقد عبر البطريرك الماروني نصرالله بطرس صفير علناً عن موقف المسيحيين من الانتخابات النيابية بالقول: " إنَّ الشعب على الرغم مما يتخبط فيه من ازمة معيشية خانقة الا انه يجهد النفس لتلبية نداء الواجب الوطني لو كان يلوح له في الأفق بصيص امل في ان ارادته ستحترم وان صناديق الاقتراع ستخرج له نواباً هو اختارهم بحرية تامة ولكن الممارسات تدل على ان من سيمثلونه هم مفروضون عليه"[١٤] لذلك اصر البطريرك على موقفه المعارض لإجراء الانتخابات قبل إعادة المهجرين وإخراج الجيوش الغربية من لبنان، وهو ما أكده الوزير بطرس حرب للبطريرك الماروني على ضرورة توحيد الصف المسيحي واقترح على سيد بكركي الاجتماع بالنواب ولو انفرادياً لمعرفة موقفهم من الانتخابات النيابية فبدأت الاجتماعات وشارك فيها ممثلون عن القوات اللبنانية وحزب الوطنيين الاحرار والعماد ميشال عون وحزب الكتلة الوطنية[١٥]، وقد اكد النائب السابق لرئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي بالقول: "ان الأحزاب التي تمثل المسلمين تصرفت على قاعدة استباحة المسيحيين استباحة كاملة"[١٦].

اما ميشال عون، فقد اعلن ان العملية الانتخابية هي فاقدة الصفة التمثيلية نضرا الى المقاطعة التي حصلت في ظل حكومة لا تمثل الشعب اللبناني بتوجهاتها بل تمثل قوى الاحتلال وان هذه الانتخابات اذا جرت ستكون غير شرعية اطلاقاً ولا يمكن للمجلس الجديد ان يشرع باسم الشعب اللبناني او ان يوقع على اتفاقات باسمه، مشدداً على مسؤولية الدول الكبرى عن الحكم الفاسد في لبنان وعن احتلال لبنان لا سيما الولايات المتحدة الامريكية[١٧].

وقد جاء الرد الأمريكي على تلك الدعوات من خلال مؤتمر سنوي تم عقده في لبنان بضرورة تأهيل البرلمان اللبناني عن طريق اختيار النواب بواسطة انتخابات حره وعادلة في اسرع وقت ممكن وابدوا حل كافة المجاميع العسكرية الأخرى داخل لبنان وابدوا ارتياحهم للتمثيل الواسع لمختلف الطوائف والأطراف الموجودة في لبنان واعتبروا ان العملية الانتخابية لا يمكن ان تتم الا بتطبيق اتفاق الطائف نصاً وروحاً[١٨].

اما الموقف الثالث من الانتخابات والمتمثل بالموقف المتأرجح بين الرفض والقبول والذي ظل موضوع اخذ ورد حتى قبل أيام قليلة من يوم الاقتراع فبقيت مواقف المترددين هي الأكثر تعبيراً عن طبيعة أجواء انتخابات ١٩٩٢ بسبب تضارب الآراء حول توقيت الانتخابات وعدم تمكن الكثير من الفرقاء من اتخاذ الموقف الحاسم واللافت في هذا السياق هو التبدل المستمر في المواقف خلال فتره زمنية قصيرة لا تتجاوز بضعة أسابيع[١٩].

إنَّ قانون الانتخاب الجديد الذي اقر في مجلس النواب عام ١٩٩٢ والذي تضمن قانون الانتخابات الطروحات الإصلاحية التي حملها مؤتمر الطائف والحاجة لإصلاح الخلل في التمثيل النيابي بين الطوائف وذلك بجعل عدد النواب المسلمين مساوياُ لعدد المسيحيين، ففي اجتماعات الطائف اتخذ القرار أن يصبح عدد من النواب ١٠٨ مقسماً بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين وهكذا تتم المناصفة[٢٠]، وبعد اجتماع اللجان النيابية في مجلس النواب تم تعديل قانون الانتخاب الصادر بتاريخ السادس والعشرين من نيسان عام ١٩٦٠ وهي كالآتي:المادة الأولى: يتألف مجلس النواب من ١٢٨ نائباً وتكون مدة ولايتهم اربع سنوات

المادة الثانية: تتألف الدوائر الانتخابية من المحافظة[٢١].

المادة الثالثة: بصورة استثنائية ولدورة واحدة تتألف الدوائر الانتخابية على الوجه الآتي:-

١- دائرة انتخابية واحدة من محافظة بيروت.

٢- دائرة انتخابية واحدة من محافظتي الجنوب والنبطية.

٣- دائرة انتخابية واحدة من محافظة لبنان الشمالي.

٤- دائرة انتخابية واحدة في كل قضاء من محافظتي جبل لبنان والبقاع باستثناء قضائي بعلبك والهرمل لانهما يؤلفان دائرة انتخابية واحدة وقضائي البقاع الغربي وراشيا لانهما يؤلفان ايضاً دائرة انتخابية واحدة[٢٢].

المادة الرابعة: يضاف الى الفقرة الأولى من المادة (٣١) من قانون الانتخابات الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٦ النص الآتي لا يمكن زيادة هذا العدد اكثر من (٤٠٠) ناخب في القلم الواحد اذا اقتضت ذلك سلامة العملية الانتخابية.

المادة الخامسة: في الدوائر الانتخابية على أساس المحافظة

على المرشح أن يحدد ترشيحه في المنطقة التي يرغب ترشيح نفسه عنها ضمن الدائرة الانتخابية، ويعتبر فائزاً في الانتخابات من ينال أكثرية أصوات المقترعين في الدائرة من بين المرشحين من ذات الطائفة وعن ذات المنطقة في حدود المقاعد المخصصة لكل طائفة في هذه المنطقة.

ب. في الدوائر الانتخابية المحددة استثنائياً على أساس القضاء يفوز بالانتخابات المرشح عن الطائفة الذي ينال العدد الأكبر من أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية[٢٣].

ج. إذا تساوت الأصوات يفوز المرشح الأكبر سناً.

المادة السادسة: يعلق العمل في البطاقة الانتخابية المنصوص عليها في قانون الانتخابات لعام ١٩٦٠.

المادة السابعة: بصورة استثنائية ولدورة واحدة يحدد عدد ومواقع مراكز اقتراع خاصة.

المادة الثامنة: يعدل نص الفقرة الأولى من المادة الوحيدة من القانون رقم (١) الصادر بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٧ المتضمن تمديد ولاية مجلس النواب على الوجه الآتي:

تُعد ولاية مجلس النواب منتهية بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٥ بدلاً من ١٩٩٤/١٢/٣١، وإذا لم تحصل الانتخابات العامة في جميع الدوائر الانتخابية خلال المهلة المحددة في المادة (٤٢) من الدستور[٢٤]، والتي نصت على: (تجري الانتخابات العامة لتجديد هيئة المجلس في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة النيابة)[٢٥]، تُعد هذه المادة ملغاة حكماً وتستمر ولاية مجلس النواب حتى ١٩٩٤/١٢/٣١[٢٦].

العملية الانتخابية والمجلس النيابي الجديد:

الانتخابات النيابية في لبنان كانت حدثاً ينتظره الناس كل أربع سنوات، ويعدون له العدة للفوز في المعركة المقبلة، وكانت المواسم الانتخابية تشهد دائماً تعبئة سياسية وشعبية بحيث تشكل حدثاً يُنظم فيه معظم الناس من كل الطوائف والمناطق ومن كافة الأعمار والمستويات الاجتماعية[٢٧].من هذا المنظار، جاءت انتخابات ١٩٩٢ نقيضاً لما سبقها، إذ كان الاهتمام لدى المواطن العادي شبه معدوم خصوصاً لدى الشباب أو جيل الحرب الذي بلغ أفراده سن الانتخاب القانوني خلال هذه الفترة، لكنَّهم لم يتسنى لهم ممارسة حق الانتخاب نظراً لغياب الانتخابات طوال عقدين[٢٨].

إنَّ النظام الانتخابي في لبنان ذو خصوصية وله بعض المميزات النابعة من تكوين لبنان الاجتماعي والسياسي وبالتحديد الديني والطائفي، فأصبح هذا النظام نتيجة تجربة الحرب وما رافقته من التعديلات الدستورية تم تكريسها في نصوص قانونية ملزمة[٢٩].

وفي عام ١٩٩٢، زاد التوتر في الجنوب بين القوات الإسرائيلية التي تحتل الشريط الحدودي وحزب الله المتمثل بالمقاومة الإسلامية، وشهدت الحالة الاقتصادية والاجتماعية تدهوراً لاسيما بعد انهيار سعر صرف الليرة أمام العملات الأجنبية وسط بروز خلافات على مستوى الحكم لاسيما بين رئيس الجمهورية إلياس الهراوي ورئيس الحكومة عمر كرامي، وأدَّى ذلك إلى انفجار شعبي كبير، إذ قاد الاتحاد العمالي حركة تظاهرات في السادس من آيار عام ١٩٩٢ عمت كل البلاد، وبلغت حد إقفال عدد كبير من الطرقات الرئيسية ولم يمانع رئيس الجمهورية وبعض أركان الحكم في حصول هذه الثورة تسهيلاً لإقالة الحكومة[٣٠]، استقال الرئيس عمر كرامي، وشهدت طرابلس يومها بالثورة المضادة رداً على تظاهرة السادس من آيار، إذ رفعت في محلة مار مارون لافتة (دولة الرئيس عمر كرامي انت أو لا أحد)[٣١].

بعد قبول استقالة عمر كرامي كُلّف الرئيس الياس الهراوي الرئيس رشيد الصلح بتشكيل الوزارة الجديدة، فكان المطلوب من الحكومة الجديدة الكثير من المواضيع وأهمها معالجة الوضع الاقتصادي وإكمال تنفيذ بنود اتفاق الطائف واجراء الانتخابات النيابية[٣٢]. لم تختلف الحكومة الجديدة كثيراً عن سابقتها، وتبيَّن أن مهمتها الأساسية هي الإشراف على إجراء أول انتخابات نيابية بعد الحرب، وبالفعل أقرت الحكومة قانوناً جديداً للانتخابات لم يراعِ وثيقة الوفاق الوطني، فميَّزَ بين دوائر انتخابية وأخرى[٣٣].

جرت الانتخابات النيابية في غضون ثلاثة أسابيع متتالية ابتداءً من الثالث والعشرين من شهر آب عام ١٩٩٢ في أجواء تشنج سياسي كبير ووسط مقاطعة ودعوة إلى الإضراب من الجهات المقاطعة لكنَّ عملية الانتخاب لم تجري في دائرة كسروان حيث انكفأ المرشحون امام الضغط الشعبي المناهض للانتخابات، فسحبوا ترشيحاتهم (الغي الانتخاب في تلك الدائرة ثم أجري في الحادي عشر من تشرين الأول من العام نفسه)[٣٤].

إنَّ انتخابات ١٩٩٢ قد شابها الكثير من المخالفات القانونية والنواقص في الاعداد، وأهمها الفوضى الإدارية الواسعة التي رافقت الأعداد للانتخابات لاسيما يوم الاقتراع خصوصاً في الشمال والبقاع، أمَّا رئيس المجلس النيابي حسين الحسيني فقد قدم استقالته من رئاسة المجلس احتجاجاً على سير العملية الانتخابية في دائرة بعلبك – الهرمل متهماً منافسيه من حزب الله بتزوير الانتخابات، بينما رد حزب الله وصرح بأنَّ مسألة التزوير قد وقعت بالفعل لكنها كانت لصالح الحسيني وليس ضده[٣٥].

جرت الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٢ على ثلاث مراحل بدءً من محافظتي الشمال والبقاع يوم الأحد في الثالث والعشرين من آب، والمرحلة الثانية في محافظتي بيروت وجبل لبنان في يوم الأحد الثلاثين من آب، والثالثة في محافظتي الجنوب والنبطية في يوم الأحد في السادس من أيلول، وشهدت العملية الانتخابية خلافات كبيرة ومواقف تصعيدية ومقاطعة من بعض الأطراف المسيحية[٣٦]، وشهدت انتخابات ١٩٩٢ أدنى مستوى من الإقبال على التصويت منذ الاستقلال، فكانت نسبة المشاركة فيها ٣٠,٣٤%، وكان التفاوت كبيراً بين دائرة وأخرى، وبين طائفة وأخرى، فشهد البقاع أعلى نسبة في حين شهدت بيروت أدناها [٣٧].

إنَّ الإقبال المتدني والفروقات الواسعة بين الدوائر والطوائف لم تكن فقط نتيجة المقاطعة التي مورست في المناطق المسيحية، بل ايضاً نتيجة الشعور العام لدى الناخبين مسلمين ومسيحيين باللامبالاة وعدم الاهتمام بالانتخابات، فهذا ما بدا واضحاً في نسبة المشاركة المتدنية بشكل عام[٣٨].

شكّلت هذه الانتخابات على الرغم من المقاطعة الكبيرة أهمية كبيرة لاسيما أنها طوت حقبة نيابية من التمديد استمرت نحو عشرين عاماً وبرزت هذه الأهمية في موضعين، الأول في البقاع، إذ منيت السلطة بهزيمة كبيرة فكانت خسارة فريق رئيس الجمهورية مدوية في زحلة

وخسارة لائحة رئيس مجلس النواب ثقيلة جداً أمام فوز لائحة حزب الله في دوائر بعلبك والهرمل[٣٩].

فقد حصل حزب الله على (١٢) مقعداً، ثمانية مقاعد لأعضاء حزبه وأربعة للمتعاونين معه، اثنان للسنة واثنان للمسيحيين[٤٠]، وبذلك تمكن هذا الحزب من إيصال (١٢) نائباً من أعضائه إلى البرلمان اللبناني مشكلاً بذلك كتلة الوفاء للمقاومة[٤١]، والثاني في الجنوب حيث الفوز الكاسح للائحة نبيه بري[٤٢].

بعد انتهاء الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٢، تم تشكيل أول مجلس نيابي بعد اتفاق الطائف والذي يتألف من (١٢٨) نائباً، وفي العشرين من تشرين الأول ١٩٩٢ انتخب المجلس نبيه بري رئيساً له[٤٣]، ونال على (١٠٥) صوت مقابل (١٤) صوت للأستاذ محمد يوسف، ووجدت خمسة أوراق بيضاء وورقة ملقاة[٤٤]، ولقد صرّح رئيس المجلس النيابي بعد الفوز بكلمة جاء فيها: "الزملاء الأعزاء ممثلي الشعب اللبناني أتوجه اليكم ومن خلالكم إلى المواطنين اللبنانيين بالشكر على الثقة التي منحتموني إياها بانتخابي لتولي مهمة رئاسة مجلس النواب"[٤٥]، وأنَّ المسؤولية هي تكليف وليست تشريفاً، وأنَّ المسؤول لاسيما رئيس المجلس هو المسؤول أمام الشعب عن توفير كافة متطلبات الشعب اللبناني في جميع القضايا التشريعية، أعاهد نواب الشعب والشعب أن أكون حارس وحدة لبنان وسيادته واستقلاله [٤٦]، وأن الانتخابات النيابية التي جرت وانتخب مجلسنا الحالي بعد عشرين عاماً من آخر محطة انتخابية قد شكَّلت امتحاناً داخلياً (إمكانية النهوض بلبنان على المستوى السياسي والمحلي والإقليمي والدولي)[٤٧].

يمكن القول أن الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٢ هي الأسوأ في تاريخ لبنان بسبب القانون الانتخابي المثير للجدل والخلافات السياسية التي أدت إلى مقاطعة كبيرة للانتخابات من قبل بعض الأحزاب والشخصيات السياسية، وشهدت بيروت كغيرها من المناطق نوعاً جديداً من البرلمانيين ارتبط معظمهم ارتباطاً وثيقاً بالنظام السوري.

ثانياً: رفيق الحريري وتشكيل حكومته الجديدة عام ١٩٩٢

بعد الانتخابات النيابية التي جرت في عام ١٩٩٢ أصبحت حكومة رشيد الصلح بحكم المستقيلة، والأجواء يومها كانت تؤكد أن المرشح الأساسي لرئاسة الحكومة هو رفيق الحريري[٤٨]، أكَّد الكثيرون أن الحكومات الثلاثة (حكومة الحص وكرامي والصلح) التي

جاءت بعد اتفاق الطائف في بدايات عهد الرئيس إلياس الهراوي وما صاحبها من أخطاء، إنَّما شكلت تمهيداً لقدوم الرئيس رفيق الحريري إلى الحكم، يضاف إلى ذلك نفاد صبر الرئيس الهراوي ورغبته الجامحة والقوية لإيصال الرئيس الحريري إلى الحكم والتعاون معه في تشكيل حكومة قوية ونافذة تمسك بالحكم من كل جوانبه(٤٩).

وبعد زيارة قام بها الرئيس الهراوي إلى دمشق والتقى فيها الرئيس السوري حافظ الأسد في اللاذقية، أثار طرح قضية الحكومة الجديدة، إذ أكّدَ أن الوضع الاقتصادي في لبنان متدهور وان حكومة كرامي استقالت بسبب الحالة الاقتصادية، وحكومة الصلح الانتقالية جاءت للإشراف على الانتخابات التي هي الأخرى شهدت تدهوراً متزايداً في الوضع المعيشي، وتم توجيه السؤال من قبل الهراوي للرئيس الأسد، هل من مانع سياسي لدى دمشق يحول دون تكليف رفيق الحريري بتشكيل الحكومة الجديدة، فأجاب، لا مانع لدي ما دمت أعتبر أن الحريري يستطيع المساهمة في انعاش البلاد اقتصادياً(٥٠).

كان توافق كل الأطراف على اسم الحريري من قبل أكثرية النواب ورؤساء الحكومات السابقين، إذ أكد سليم الحص بأنَّ مجيء الحريري في هذه الظروف ملائم، وعمر كرامي لا مانع لديه، وصائب سلام قد طالب به قبل تكليف رشيد الصلح ، وكذلك وليد جنبلاط والرئيس سليمان فرنجية وريمون أده(٥١).

بعد إقرار وثيقة الطائف وإجراء التعديلات الدستورية لتتوافق مع مضمون الوثيقة تعززت صلاحيات رئاسة مجلس الوزراء، فاصبح اختيار رئيس الوزراء يتم بعد مشاورات ملزمة يجريها رئيس الجمهورية مع النواب، ففي ظل النظام البرلماني يلعب النواب دوراً هاماً في مسألة اختيار الحكومة لأنها تشكل استناداً إلى آرائهم حتى تحظى بثقتهم وتستطيع المضي في الحكم(٥٢).

نصت المادة (٥٣) من الدستور اللبناني على أن يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت، ويسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلَّف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه على نتائجها ويصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء ومرسوم تشكيل الحكومة(٥٣)، وبناءً على المرسوم (٢٨٩٨) بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣١ المتضمن قبول استقالة الحكومة التي يرأسها

الرئيس رشيد الصلح وتكليف رفيق الحريري بتشكيل الحكومة الأولى التي كان اغلب أعضائها من داخل المجلس النيابي[٥٤].

بعد اختيار الحريري بدأت مرحلة تشكيل الحكومة وجرت مداولات بين رئيس مجلس النواب نبيه بري وبين الرئيسين الهراوي والحريري لاختيار الوزراء وكيفية توزيع الحقائب الوزارية[٥٥]، الَّف الحريري بعد يومين من توجهه الى دمشق حكومة ضمت (٣٠) وزيراً نالت الثقة في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٩٢ بـ (١٠٤) اصوات وغياب (١٢) نائبا وامتناع ثلاثة عن التصويت، وقد قال احد النواب المقربين من رئيس الحكومة: "على المجلس أن ينال ثقة الحكومة وليس على الحكومة أن تنال ثقة المجلس"[٥٦].

اكد الحريري في بيان الثقة الذي تلاه في مجلس النواب اذا كانت الحكومة الماثلة امامكم اليوم هي حكومة الآمال الجديدة التي يراهن عليها اللبنانيون فأن مجلس النواب اللبناني هو ثمرة للآمال المعقودة على دفع مسيرة الديمقراطية في هذه المرحلة الاستثنائية من تاريخ لبنان[٥٧]، لذلك ان الحكومة تراهن على قيام المجلس النيابي بدوره كاملاً ويستند الى روح الدستور وما يكفله من تضامن بين السلطات وتعاون وتوازن وكذلك دور يتطلع فيه الى حياة سياسية جديدة تنبثق من عمليه الوفاق بين اللبنانيين ومصالحه حقيقية وثابته بين المواطن ودولته[٥٨].

عهد الحريري في رئاسة الحكومة ١٩٩٢

تميَّزت الفترة الأولى التي تلت وصول الرئيس الحريري الى الحكم بصعود نجمه بشكل لا يوصف وقد شبهها البعض بقطار المغامرات الذي لا حدود له، فمنذ تسلمه رئاسة الحكومة عام ١٩٩٢ كانت كل المؤشرات تميل الى صالحه من الناحية السياسية والإقليمية وصولاً الى النهضة الاقتصادية البارزة التي تلت وصوله الى الحكم إضافة الى التأييد الشعبي الواسع الذي كان يؤيده في جميع خطواته[٥٩]

كان المشهد السياسي في لبنان يتمثل في ان حكومة الحريري تنعم بشعبية كبيرة في الأوساط كلها لا سيما بعد تحسن سعر صرف الليرة وإقرار مشروع قانون رفع الرواتب والأجور بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٨ يضاف الى ذلك تمتع مجلس النواب بعلاقات إقليمية واسعة[٦٠]

أراد الحريري من حكومته الأولى ان تضم كافة القوى السياسية اللبنانية لكي يشق طريقه في الحكم عبر الوفاق والتوافق فقد صرح في حديث لمجلة الفايننشال تايمز بتاريخ ٢٢ اذار ١٩٩٣ بقوله: " في العمل الخاص تمتلك القرارات بينما في السياسة اللبنانية عليك استشارة الكثيرين قبل اتخاذ قرار ما"[٦١].

باشرت الحكومة بتنفيذ مشاريع البنى التحتية والخدمات الاجتماعية منها، الصحة والتعليم وإعادة المهجرين ودعم صمود المواطنين في الجنوب والبقاع في وجه الاحتلال الإسرائيلي[٦٢]، بعد قيام إسرائيل بالاعتداء على الجنوب اللبناني في تموز عام ١٩٩٣ في عملية سُميت بـ (تصفية الحساب)، وتركز الاعتداء على إقليم التفاح، فسقط من جرائه أكثر من (١٣٠) شهيداً وحوالي (٥٠٠) جريح، وشرد مالا يقل عن أربعين الف مواطن[٦٣]،وقد اكَّدَ الحريري على المباشرة بعملية البناء والنهوض الاقتصادي في البلد إلى أن جاء العدوان الصهيوني الأخير ليقول بالمدفع والطائرة والبارجة وحتى على لسان بعض المسؤولين أن لا إنماء ولا إعمار للبنان، وأن رئيس وزراء إسرائيل لم يتورع عن الإعلان بأنَّ هدف إسرائيل من هذا العدوان هو تفريغ القرى الجنوبية وإجبار أهلها على النزوح إلى الداخل اللبناني لزعزعة الجبهة اللبنانية[٦٤].

وأكد ايضاً ردا على أسئلة وجهت له من قبل النواب حول قضية الجنوب، وقال، "إنَّ الهم الأساسي للبنانيين والحكومة هو الاحتلال الإسرائيلي للجنوب والبقاع الغربي والتصعيد الإسرائيلي المستمر[٦٥]، أمَّا رئيس مجلس النواب اللبناني فقد رفض الاعتداء الإسرائيلي على لبنان ورفض موقف مجلس الشيوخ الأمريكي الذي أيَّد الاحتلال الإسرائيلي وأعطاها الحرية للقيام باعتداءاتها على أهلنا في الجنوب، فقد أراد برَّي إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب للدفاع عن لبنان وإعادة تمركزه هناك، إلا أن موقف الهراوي والحريري والموقف السوري لم يكن مؤيدا لبري وذلك لأنهم قالوا أن هذه المرحلة هي فترة مفاوضات مع الإسرائيليين وبالتالي لا يمكن أن نُقدم على عمل قد تسعى إسرائيل إلى الاستفادة منه بشتى الطرق، وصرَّحَ النائب اسطفان الدويهي وقال: "نحن على أرض الجنوب نواجه إسرائيل ونقاومها ونستمر في ذلك حتى تحرير أرضنا من الاعتداء الإسرائيلي"[٦٦].

وكان مخطط الحريري بعد العدوان هو محاولته في أن يجعل لبنان يستعيد البريق الذي ساهم في جعله يحمل اسم سويسرا الشرق، فكان مخططه يتمحور حول إعادة إنشاء بنى

تحتية حديثة تشمل كافة القطاعات وخلق مناخ استثماري في البلد يشجع على قدوم الاستثمارات الخارجية[٦٧]، امَّا مجلس النواب في هذه الفترة كان يرسم الصورة التي يريدها لذاته من جلسات لجانه وجلسات هيئته العامة هو إقرار قوانين متأخرة مثل قانون الموازنة العامة للعام ١٩٩٢[٦٨].

أراد الحريري من رئيس مجلس النواب نبيه بري منح الحكومة صلاحيات استثنائية تطلق يدها في شتى المجالات لأنَّ الناس تعلق عليها آمالاً كبيرة، وفي المقابل على الحكومة أن تكون على قدر المسؤولية عما يطلبه الناس[٦٩]، لكن مجلس النواب اللبناني رفض منح الحكومة صلاحيات استثنائية رغم كل المحاولات التي أجراها رفيق الحريري لإقناع الرئيس نبيه بري[٧٠].

قال الحريري موضحاً لبري، أنا لا أطلب الصلاحيات الاستثنائية من أجل الانتقاص من صلاحيات المجلس النيابي فأنت تعرف أن مجلس النواب هو مجلس جديد ويمكن أن يقصر في مواكبة عمل الحكومة التي تريد الانطلاق بوتيرة سريعة[٧١]، وقد رفض أغلبية النواب على عدم التفريط بصلاحيات المجلس وعدم إعطاء صلاحيات استثنائية للحكومة وتطبيق النظام الداخلي حرفياً[٧٢]، حيث أكد الرئيس السوري بقوله أن المجلس النيابي يتعرض لحملة كبيرة من بعض الأطراف التي قاطعت الانتخابات وهذا الحال يفرض إلا نقدم على أي أمر قد يصب في مصلحة رأي المقاطعين وبالتالي سنصل إلى مجلس نيابي مشلول[٧٣].

بعد رفض المجلس النيابي إعطاء حكومة الحريري صلاحيات استثنائية لجأ إلى إعطاء صفة المعجل لتسريع المشاريع لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي تحيلها إلى المجلس[٧٤]، فقد أظهر مجلس النواب اللبناني نشاطاً تشريعياً غير عادي خلال الفترات التشريعية ١٩٩٢-١٩٩٤ وأظهر إصراراً على ممارسة مهامه التشريعية بصورة كاملة ودون أي تنازل لأي سبب كان، فمارس مجلس النواب الاختصاص الرقابي على الحكومة التي تعد مسؤولة أمام مجلس النواب عن جميع أعمالها[٧٥]، فرئيس المجلس يسعى في التعاون مع الحكومة من منطلق التعاون بين السلطات والمؤسسات، وهو بطبيعة دوره يمسك بيده كفتي الميزان بين الحكومة والمجلس النيابي، فالميزان يميل تارة لصالح المجلس عندما يكون رئيس المجلس على خصام مع رئيس الحكومة، ويميل تارة أخرى لصالح الحكومة عندما يكون رئيس المجلس على تفاهم مع رئيس الحكومة[٧٦].

إذ نصت المادة (٦٦) من الدستور اللبناني على: (يتحمل الوزراء اجمالياً تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحملون افرادياً تبعة افعالهم الشخصية، ولا يلي الوزارة إلا اللبنانيون، ولا يجوز تولي الوزراء إلا من يكون حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة[٧٧].

اصبح لرئيس مجلس النواب سلطة مهيمنة بعد الطائف، فلم يعد يقتصر على الدور الإداري التنظيمي الذي يتمتع به رئيس البرلمان في الأنظمة البرلمانية، إنما اصبح له دور سياسي واسع ومشاركة أساسية في القرار السياسي[٧٨].

بعد تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان حصل لقاء بين الرئيسين السوري واللبناني أثار من خلاله الرئيس اللبناني إلى ضرورة إجراء تعديل حكومي على الحكومة الحالية، وبعد عودة كل من رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة إلى بيروت، انصرف الحريري إلى وضع صيغة للتفعيل الحكومي بزيادة أربعة وزراء وإخراج وزراء آخرين، ثم توجه الحريري إلى دمشق لاطلاع المسؤولين على هذه التغييرات، وبعد عودته شعر بأنه وقع ضحية خداع وتواطؤ، كما تفاجأ بتسرب صيغة التعديل الحكومي إلى الصحف، فأتخذ الحريري قرار الاعتكاف في الثامن من آيار عام ١٩٩٤[٧٩] معللاً ذلك بطغيان السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية داعياً وكشرط للعودة إلى قيام تفاهم وطني على تعديل دستور الطائف بما يحقق مبدأ فصل السلطات وتعاونها وتوازنها بحيث لا تطغى سلطة منها على أخرى[٨٠].بعد الاعتكاف قام نائب الرئيس السوري بزيارة إلى بيروت امتدح فيها الرؤساء الثلاثة، حيث قال: "إنَّ حكومة الحريري باقية حتى نهاية العهد فاطمئنوا"، وانتهى اعتكاف آيار بمقابلة أجراها الحريري مع الرئيس السوري في دمشق[٨١]، وفي الثلاثين من آيار عام ١٩٩٤ وعد رئيس مجلس النواب بري بجلسة نيابية يوضح فيها الرئيس الحريري بيان عن الاعتكاف لكن الأول لم يحصل فاتضحت الصورة هي أن مجلس النواب لا يمكن حله وحكومة الحريري لا يمكن اقالتها وتعايش الاثنين مطلوب دون الصلح وبغض النظر عن مخالفات الدستور وانتهاكاته[٨٢].

إنَّ حكومة لبنان أحرزت تقدماً ملحوظاً خلال فترة حكم الحريري، الأولى تمثلت في استقرار سعر صرف الليرة وخفض في معدلات الفوائد ودعم احتياط مصرف لبنان وارتفاع إجمالي الناتج من (٥,٥) مليار دولار في عام ١٩٩٢ إلى (١٦,٣) مليار دولار عام ١٩٤٨، فقد أدى ذلك إلى تحسن ملموس في مستوى المعيشة[٨٣].

كما أعلن الحريري أن الحكومة تثبت أقدامها كل يوم، والأمور الاقتصادية والحياتية سائرة في برامج محددة للمرة الأولى في لبنان وفي طريقها الصحيح، ورأى أن لبنان على مشارف مرحلة تاريخية استثنائية يجب الاستعداد لها بكل ما نملك من طاقات(٨٤)، فقد وضعت مجلة الفايننشال تايمز الرئيس الحريري بأنه الرمز المتفائل للبنان الغد والذي سيعيد نهضة لبنان من كبوته وأنه عملاق الأعمال الذي دخل إلى عالم السياسة، والذي لا يزال عليه أن يتحوّل من سياسة رجل الأعمال إلى رجل السياسة والدولة(٨٥).

أعلن الرئيس رفيق الحريري استقالة حكومته بسبب عدم وجود توافق مع قسم من كابينته الوزارية وتداخل في الصلاحيات فيما بين الرئاسات الثلاث، ومما جاء في كتاب الاستقالة الموجه إلى رئيس الجمهورية: "إنَّ سنتين ونصف من عمر الحكومة التي كان لي الشرف في ترأسها تختصر المسار السياسي الإنمائي الكبير الذي قطعته البلاد طوال تلك الفترة، فقد تمكنّا من مواجهة المصاعب السياسية والتحديات الإقليمية بالتعاون الدائم مع فخامتكم ومع المجلس النيابي وسائر المؤسسات التي يتشكل منها مجتمعنا الوطني، ومن هذا المنطلق أتقدم باستقالة حكومتي متمنياً لكم التوفيق"(٨٦)، كان موقف رئيس الجمهورية وبناءً على الدستور لاسيما المادة (٥٣) منه، وبناءً على الاستقالة المقدمة من قبل رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري تم قبول الاستقالة ضمن المرسوم المرقم (٦٨١٠) في التاسع عشر من آيار عام ١٩٩٥(٨٧).

إنَّ الاستقالة لم تأتِ نتيجة ضغط المجلس النيابي على الحكومة ورغبته في اسقاطها، ولا لضرورات تفرضها الأصول البرلمانية كأنْ تشكل مثلاً حكومة للإشراف على انتخابات نيابية، ولا نتيجة لتبدل في الظروف الإقليمية والداخلية؛ إنما جاءت في وقت لا مبرر فيه لتغيير الحكومة(٨٨)، وبناءً على المرسوم المرقم (٦٨١٠) والمتضمن تكليف الرئيس رفيق الحريري تأليف الحكومة الجديدة، الأمر الذي دعا الرئيس اللبناني إلياس الهراوي إلى عقد اجتماع مع رئيس المجلس نبيه بري أفضى إلى استدعاء رئيس الجمهورية للحريري إلى مقر بعبدا وأبلغه بتشكيل الحكومة بموجب المرسوم (٦٨١٠)(٨٩).

أكد رئيس مجلس النواب استعداده للتعاون مع الحريري في المرحلة المقبلة، وأكد الحريري في بيان تشكيل الحكومة الذي ألقاه في مجلس النواب أن هذه الحكومة هي حكومة تعزيز الاستقرار السياسي والمالي وتأكيد النهوض الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، فهي

الحكومة الخامسة في ظل الوفاق الوطني الجديد الذي أنهى الحرب وأرسى دعائم السلم ووضع لبنان على طريق الإنماء[٩٠]، تم التصويت عليها ونالت الثقة بأكثرية (٧٦) نائباً مقابل اعتراض (١٨) نائباً، وامتنع خمسة نواب عن التصويت[٩١].الثقة الضعيفة التي نالتها الحكومة وهي ثقة بشخصه وليس بالحكومة تشير إلى استمرار حالة التوازن بين المؤسسات الدستورية وبين المسؤولين في هذه المؤسسات وهم يعانون جميعاً من حالة الضعف حين عدَّ هذا توازن الضعفاء وليس توازن الأقوياء، وسبب ذلك كله يعود إلى عدم ارتكاز الحياة البرلمانية في لبنان على قواعد ثابتة تمليها طبيعة النظام البرلماني وعدم وجود قوى سياسية قادرة على الإمساك باللعبة السياسية سواء في جبهة الموالاة أو المعارضة ، وسُميت حكومة الحريري الثانية بـ (حكومة الاستقرار وفريق العمل المنسجم)[٩٢]، وفي العشرين من حزيران عام ١٩٩٥ عرض الحريري الوضع في الجنوب في اجتماع عقده مع رئيس مجلس النواب في عين التينة وكذلك أثار هذا الوضع مع السفير الفرنسي جان–بيار لافون الذي أكد أن بلاده تدين الاعتداءات التي تحصل على الجنوب اللبناني وتطالب بتحريره وتنفيذ القرار (٤٢٥)[٩٣].كان الحدث البارز الذي قام به الحريري بمساعدة الهراوي في هذه الفترة هو مهرجان المصالحة وعودة المهجرين الذي نفذ بدعوة من وليد جنبلاط ولم يكن أي دور لرئيس مجلس النواب في هذا الشأن[٩٤].

إنَّ سمات النظام البرلماني اللبناني تداخل التوازنات الطائفية بالتوازنات القائمة بين المؤسسات الدستورية على مستوى النصوص والممارسات في آن واحد[٩٥]، فقيّدت الضغوط الإقليمية والنقدية اللعبة البرلمانية في لبنان، وقلّصت هامش الحرية المتروك للمجلس في ممارسة دوره في رقابة الحكومة ومحاسبتها، كما قلّصَ الأمران في الوقت نفسه قدرة رئيس الحكومة على المناورة وضبط الوضع الحكومي، فإذا كان المجلس النيابي وقع تحت تأثير الوضع الإقليمي الضاغط والوضع النقدي الذي بات مرتبطاً بشخص رئيس الحكومة، فأنَّ رئيس الحكومة وعلى الرغم من إمكاناته المالية الكبيرة واتساع العلاقات التي يرتبط بها خضع هو ايضاً بدوره للضغط الإقليمي نفسه، فإذا كانت مظاهر الضعف قد بدت على المجلس النيابي في علاقته بالحكومة من خلال الحدود التي وضعتها المعارضة البرلمانية نفسها، فأن مظاهر الحكومة بدت في عدم الانسجام الحكومي وظاهرة الوزراء المشاكسين ووقوع رئيس

الحكومة تحت ضغط مزدوج في المجلس النيابي ومن بعض أعضاء حكومته ما حدَّ من قدرته على التحرك[٩٦].

إنَّ الحياة النيابية بعد عام ١٩٩٢ كانت محكومة بالضغوط الإقليمية، فالتحولات التي شهدها الشرق الأوسط لاسيما العراقيل التي اعترضت المسار السوري–الإسرائيلي ومحادثات تسوية النزاع العربي–الإسرائيلي وانعكاس ذلك على المسار اللبناني–الإسرائيلي أموراً القت بثقلها على الوضع السياسي الداخلي في لبنان وحدَّت من القدرة على التحرك السياسي، كذلك تأثر الحياة البرلمانية بالأوضاع المالية غير المستقرة بسبب ازدياد الدين العام وارتفاع كلفته السنوية والعجز الكبير في موازنة الدولة والركود الاقتصادي وازدياد البطالة.

الاحالات

(*) نبيل هيثم، نبيه بري اسكن هذا الكتاب، دار بلال، بيروت، ٢٠٠٤،ص٣٨٢.

(٢) فريد الخازن وبول سالم، الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب، المركز اللبناني للدراسات، بيروت،١٩٩٣،ص٣٢.

(٣) عصام فارس، نحو نظام انتخابي يحقق الميثاقية، ط١، مركز عاصم فارس للشؤون اللبنانية، ٢٠١٢، ص١٢٢.

(٤) فريد الخازن، انتخابات لبنان ما بعد الحرب ١٩٩٢–١٩٩٦–٢٠٠٠ ديمقراطية بلا خيار، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢١.

(٥) فريد الخازن وبول سالم، المصدر السابق، ص٣٨.

(٦) أنطوان مسره، الجغرافية الانتخابية في لبنان، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، ٢٠٠٢، ص ١٣٤.

(٧) فريد الخازن، المصدر السابق، ص٢٢.

(٨) م. م. ن. ل. العقد العادي الأول ١٩٩٢، محضر الجلسة الثالثة في ٢٨ أيار ١٩٩٢.

(٩) فريد وبول سالم، المصدر السابق، ص٣٨–٣٩.

(١٠) فريد الخازن، المصدر السابق، ص ٦١–٦٢.

(١١) فريد الخازن وبول سالم، المصدر السابق، ص٣٩.

(١٢) سليم الحص، ذكريات وعبر، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٤، ص١٨٩.

(١٣) أنطوان مسره، المصدر السابق، ص١٣٤.

(١٤)عارف العبد، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل ،ط١ ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١ ، ص٦٧.

(١٥) انطوان سعد، مار نصرالله بطرس صغير ١٩٨٦-١٩٩٢، ط١ ، دار سائر المشرق، ٢٠٠٢، ص٣٥٤-٣٥٥؛ ذاكرة لبنان ١٩٩٣، اتجاهات، وثائق، يوميات واحصاءات لبنانية، ص٣٠٩.

(١٦) عباس عاصي، افاق التعديل الدستوري في لبنان، مجلة المستقبل العربي، ص١٥٢.

(١٧) موسوعة ميشال عون، الجنرال الذي تسعى اليه الرئاسة ،ج١، اعداد دار الرافدين ، ص١١٠.

(١٨) جريدة الحياة، العدد ١٠٣٧٣، في ١٩٩١/٧/١.

(١٩) فريد الخازن وبول سالم، المصدر السابق، ص٣٨.

(٢٠) فريد الخازن، المصدر السابق، ص٧١-٧٢.

(٢١) م. م. ن. ل.، العقد الاستثنائي الأول لعام ١٩٩٢، الجلسة الثانية في ١٦ تموز ١٩٩٢.

(٢٢) مالك أبي نادر، قانون انتخاب المجلس النيابي في لبنان منذ المتصرفية فيه حتى ٢٠٠٨، ص١٨٠.

(٢٣) مالك أبي نادر، المصدر السابق، ص١٨١-١٨٢.

(٢٤) مالك أبي نادر، المصدر السابق، ص١٨٢.

(٢٥) أحمد زين، المصدر السابق، ص٢٩٦.

(٢٦) دعد سعد، الموسوعة اللبنانية، وثائق الجمهورية اللبنانية الثانية ١٩٩١-١٩٩٥، ج٥، نوبليس، بيروت، ٢٠٠٢، ص٧٨؛ الجريدة الرسمية، بيروت، العدد ٣٠ في ١٩٩٢/٧/٢٣.

(٢٧) فريد الخازن، المصدر السابق، ص١٢٦.

(٢٨) فريد الخازن وبول سالم، المصدر السابق، ص٨٥.

(٢٩) أنطوان مراد، جغرافية الانتخابات النيابية، المصدر السابق، ص١٣٩.

(٣٠) أنطوان مراد، لبنان تاريخ سياسة وحضارة بين الأمس واليوم، ج١٢، (د. د)، بيروت، ١٩٩٨، ص٩٢.

(٣١) عمر مسيكة، السلام في لبنان تحت مطرقة المصالح الإقليمية والدولية وسندان الخلافات والانقسامات الداخلية، ط١، ٢٠٠٧، ص١٠٩.

(٣٢) حسن موسى، بلا هوادة ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٤، ص٤٤٤-٤٤٥؛ عمر مسيكة، المصدر السابق، ص١٠٩-١١٠.

(٣٣) جوزيف صقر، قصة وتاريخ الحضارات العربية، بيروت ،١٩٩٨ ، ص١٤٣.

(٣٤) فريد الخازن، المصدر السابق، ص٩٥-٩٦.

(٣٥) فريد الخازن وبول سالم، المصدر السابق، ص٦٣-٦٤.

(٣٦) نبيل هيثم، المصدر السابق، ص٤٠٥.

(٣٧) فريد الخازن، المصدر السابق، ص١٠٥-١٠٦.

(٣٨) فريد الخازن وبول سالم، المصدر السابق، ص٦٩.

(٣٩) نبيل هيثم، المصدر السابق، ص٤٠٥.

(٤٠) يوسف الأغا، حزب الله التاريخ الأيديولوجي والسياسي ١٩٧٨-٢٠٠٨، ت، نادين نصر الله، ط١، بغداد، ٢٠٠٨، ص٦٧.

(٤١) باسمة عيسى، حرب نصر الله الإعلامية من الجنوب إلى الشمال، ط١، دار المحبة البيضاء، (د. م)، ٢٠١٢، ص٢٣.

(٤٢) نبيل هيثم، المصدر السابق، ص٤٠٥.

(٤٣) نزيه كامل خداج، لبنان والبرلمان ، ط١، الدار التقدمية ، المختارة ، ٢٠٠٩، ص٢٥١؛ حسن موسى، المصدر السابق، ص٤٤٥.

(٤٤) م. م. ن. ل، العقد العادي الثاني لعام ١٩٩٢، محضر الجلسة الأولى في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٢.

(٤٥) م. م. ن. ل، العقد العادي الثاني لعام ١٩٩٢، محضر الجلسة الأولى في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٢.

(٤٦) دعد سعد نجيم، الموسوعة اللبنانية وثائق الجمهورية اللبنانية الثانية ١٩٩١-١٩٩٥، ج٢٥، ص١١٩.

(٤٧) م. م. ن. ل، العقد العادي الثاني لعام ١٩٩٢، محضر الجلسة الأولى في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٢.

(٤٨) نبيل هيثم، المصدر السابق، ص٤١١.

(٤٩) حسن موسى، المصدر السابق، ص٤٥٤.

(٥٠) ليديا كرم، شهيد في ضمير الوطن، ط١، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص٨٩.

(٥١) حسن موسى، المصدر السابق، ص٤٥٦.

(٥٢) هناء صوفي، النظام السياسي والدستوري في لبنان ،ط١، دار الكتاب العالمي ، بيروت ، ١٩٩٤، ص٢٨٧.

(٥٣) أحمد زين، محاظر ومناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته ١٩٢٦، ط١، المجلس النيابي اللبناني ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص٣١٤؛ نزيه كامل خداج، المصدر السابق، ص٥١٤.

(٥٤) م. م. ن. ل، العقد العادي الثاني، ١٩٩٢، محضر الجلسة الثانية في ٩/ تشرين الأول/١٩٩٢، نزيه خداج، المصدر السابق، ص ٥١٤.

(٥٥) نبيل هيثم، المصدر السابق، ص٤١١.

(٥٦) فارس ساسين، التمثيل والسلطة مجلس النواب١٩٩٢-١٩٩٦، ط١، بيروت، ١٩٩٧، ص٧٥-٧٦.

(٥٧) دعد سعد، المصدر السابق، ج٢٥،ص ١٢٢.

(٥٨) عمر مسيكه ، المصدر السابق، ص١١٨.

(٥٩) خالد احمد التقي- توماس شيللين، الحريري الظاهرة الانسان ورجل الدولة، ط٢، منشورات د. خالد التقي دار كيو للنشر، ٢٠٠٤، ص٦٣-٦٤.

(٦٠) فارس ساسين، المصدر السابق، ص٥٧.

(٦١) خالد التقي- توماس شيللين، المصدر السابق، ص٦٤.

(٦٢) ليديا كرم، المصدر السابق، ص١٠١.

(٦٣) حسن موسى، المصدر السابق، ص٤٦٣.

(٦٤) دعد سعد، المصدر السابق، ج٢٥، ص١٧٨.

(٦٥) موسوعة الرئيس رفيق الحريري، ج٩، ص٣١.

(٦٦) م. م. ن. ل العقد الاستثنائي الثاني لعام ١٩٩٣، محضر الجلسة الثانية في ٦ تموز ١٩٩٣؛ نبيل هيثم، المصدر السابق، ص٤٥١.

(٦٧) خالد التقي – توماس شيللين، المصدر السابق، ص٦٥.

(٦٨) فارس ساسين، المصدر السابق، ص٥٩.

(٦٩) نبيل هيثم، المصدر السابق، ص٤١٧.

(٧٠) حسن موسى، المصدر السابق، ص٤٥٨.

(٧١) نبيل هيثم، المصدر السابق، ص٤١٧.

(٧٢) فارس ساسين، المصدر السابق، ص٥٩.

(٧٣) نبيل هيثم، المصدر السابق، ص٤١٨.

(٧٤) كميل منسي، الياس الهراوي عودة الجمهورية من الدويلات الى الدولة ، ط٢، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٢، ص٣١٨.

(٧٥) منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية – العراق ولبنان انموذجا ١٩٩٠-٢٠١١، شركة العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٢ص٤٢٢-٤٢٣.

(٧٦) محمود عثمان، رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩-١٩٩٨، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠١، ص١١٣.

(٧٧) أحمد زين، المصدر السابق، ص٣١٧.

(٧٨) منتصر العيداني، المصدر السابق، ص٤٢٥.

(٧٩) حيدر المولى، التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية – دراسة مقارنة، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص٦٢٤.

(٨٠) قبلان عبد المنعم، السلطتان التشريعية والتنفيذية في لبنان في ضوء اتفاق الطائف ، اطروحة دكتوراة ، كلية الحقوق ، الجامعة اللبنانية ، بيروت ، ٢٠٠٣، ص٢٢٢.

(٨١) فارس ساسين، المصدر السابق، ص٦١.

(٨٢) المصدر نفسه، ص٦٢.

(٨٣) ليديا كرم، المصدر السابق، ص١١١.

(٨٤) موسوعة الحريري، المصدر السابق، ج٩، ص١٥.

(٨٥) خالد أحمد تقي-توماس شيللين، المصدر السابق، ص٦٩.

(٨٦) ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية ١٩٢٦-١٩٩٦ ،ط١، بيروت ،١٩٩٧ ، ص٣٦٦-٣٦٧.

(٨٧) م. م. ن. ل، العقد الاستثنائي ١٩٩٥، الجلسة الأولى في ٥ حزيران ١٩٩٥.

(٨٨) عصام سليمان، نحو نظام انتخابي يحقق الميثاقية ، ط١ ،مركز عاصم فارس للشؤون اللبنانية ، ٢٠١٢، ص٧٦-٧٧.

(٨٩) م. م. ن. ل، العقد الاستثنائي ١٩٩٥، الجلسة الأولى في ٥ حزيران ١٩٩٥؛ موسوعة الحريري، المصدر السابق، ج٥، ص٤٣.

(٩٠) م. م. ن. ل، العقد الاستثنائي لعام ١٩٩٥، الجلسة الأولى في ٥ و٦ حزيران عام ١٩٩٥.

(٩١) م. م. ن. ل، العقد الاستثنائي لعام ١٩٩٥، الجلسة الأولى في ٥ و٦ حزيران عام ١٩٩٥

(٩٢) حسن موسى، المصدر السابق، ص٤٧٧.

(٩٣) موسوعة الحريري، ج٥، المصدر السابق، ص٥٤.

(٩٤) مجلة معلومات، دولة رئيس الحكومة، العدد٦١، كانون الأول ٢٠٠٨، ص١٠٨.

(٩٥) خليل الهندي، الدستور اللبناني قبل الطائف وبعده، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤٤٠.

(٩٦) عصام سليمان، المصدر السابق، ص٧٥-٧٦.

English Reference

•Nabil Haitham, Nabih Berri, I live in this book, Dar Bilal, Beirut, 2004.

•Farid El-Khazen and Paul Salem, The First Elections in Post-War Lebanon, Lebanese Center for Studies, Beirut, 1993

•Issam Fares, Towards an electoral system that achieves the pact, 1st edition, Asim Fares Center for Lebanese Affairs, 2012

•Farid El-Khazen, Lebanon's Post-War Elections 1992-1996-2000, Democracy Without Choice, 1st Edition, Dar Al-Nahar, Beirut, 2000

•Antoine Massara, Electoral Geography in Lebanon, Publications of the Lebanese Foundation for Permanent Civil Peace, 2002،

•Salim El-Hoss, Memories and Transitions, 1st edition, Dar Al-Ilm for Millions, Beirut, 1994

Aref Al-Abed, Lebanon and Taif, a Historical Intersection and an Incomplete Path, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2001

•Antoine Saad, Mar Nasrallah Boutros Sagheer 1986-1992, 1st Edition, Saer Al-Mashreq Publishing House, 2002

•Memory of Lebanon 1993, trends, documents, diaries and Lebanese statistics

•Abbas Asi, Prospects for Constitutional Amendment in Lebanon, Arab Future Magazine

•Michel Aoun's Encyclopedia, The General the Presidency Seeks, Part 1, prepared by Dar Al-Rafidain

•Malik Abi Nader, The Law of Election of the Representative Council in Lebanon since its administration until 2008،

•Daad Saad, The Lebanese Encyclopedia, Documents of the Second Lebanese Republic 1991-1995, Part 5, Noblesse, Beirut, 2002،

•Antoine Mourad, Lebanon: A History of Politics and Civilization Between Yesterday and Today, Part 12, (Dr. D), Beirut, 1998.

•Omar Masika, Peace in Lebanon Under the Hammer of Regional and International Interests and the Anvil of Internal Disputes and Divisions, 1st edition, 2007،

•Hassan Musa, Unrelenting, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, 2014،
•Joseph Saqr, The Story and History of Arab Civilizations, Beirut, 1998, p. 143.
•Youssef Al-Agha, Hezbollah's Ideological and Political History 1978-2008, ed., Nadine Nasrallah, 1st Edition, Baghdad, 2008،
•Basema Issa, Nasrallah's media war from the south to the north, 1st edition, Dar Al-Mahabba Al-Bayda, (Dr. M), 2012،
•Nazih Kamel Khaddaj, Lebanon and the Parliament, 1st edition, Al-Dar Al-Taqdawiyyah, Al-Mukhtara, 2009.
•Lydia Karam, A Martyr in the Conscience of the Nation, 1st Edition, Dar Bilal for Printing and Publishing, Beirut, 2006،
•Hana Sofi, The Political and Constitutional System in Lebanon, 1st edition, Dar Al-Kitab Al-Alamy, Beirut, 1994
•Ahmed Zain, Records and Discussions of the Lebanese Constitution and its Amendments of 1926, 1st edition, Lebanese Parliament, Beirut, 2007
•Fares Sassine, Representation and Power, Parliament 1992-1996, 1st edition, Beirut, 1997
•Khaled Ahmed Al-Taqi - Thomas Schellin, Al-Hariri's phenomenon, the human being and the statesman, 2nd edition, Dr.'s publications. Khaled Al-Taqi, Q Publishing House, 2004
•Camille Mansi, Elias Al-Harawi, The Return of the Republic from Mini-States to the State, 2nd edition, Dar Al-Nahar, Beirut, 2002.
Muntaser Al-Eidani, Leaders of Transition and Political Development - Iraq and Lebanon as a Model 1990-2011, Al-Aref Publications Company, Beirut, 2012
•Mahmoud Othman, Prime Minister in Lebanon after Taif 1989-1998, 1st edition, Publications Company for Distribution and Publishing, 2001
•Haidar Al-Mawla, Ministerial Solidarity and Coalition Governments - A Comparative Study, 1st Edition, Zain Human Rights Publications, Beirut, 2011
•Qablan Abdel Moneim, The Legislative and Executive Powers in Lebanon in Light of the Taif Agreement, Ph.D. thesis, Faculty of Law, Lebanese University, Beirut, 2003
•Majid Majid, History of Lebanese Governments 1926-1996, 1st Edition, Beirut, 1997
•Issam Suleiman, Towards an Electoral System that Achieves the Pact, 1st Edition, Assem Fares Center for Lebanese Affairs, 2012،
• Khalil al-Hindi, The Lebanese Constitution Before and After Taif, The Modern Book Foundation, Beirut, 2000.